ICANN77 | الأسبوع التحضيري - تحديث التطورات التشريعية والتنظيمية الجيوسياسية
الخميس، 1 يونيو 2023 - من الساعة 12:30 حتي 13:30 بتوقيت DCA

بيكي ماكغيلي: أهلاً ومرحبًا بكم في جلستنا، تحديث التطورات الجيوسياسية والتشريعية والتنظيمية. اسمي بيكي ماكغيلي، وأنا مديرة المشاركة عن بُعد. ويُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها، وتحكُمُها معايير السلوك المتوقعة في ICANN.

ستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة لغات الأمم المتحدة الست، العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، بالإضافة إلى البرتغالية. يمكن للمشاركين الوصول إلى الترجمة الفورية عبر شريط أدوات برنامج Zoom. انقروا فوق رمز الترجمة الفورية في Zoom وحددوا اللغة التي ستستمعون إليها أثناء هذه الجلسة. وسوف نخصص وقتًا للمناقشة المقررة في نهاية العرض التقديمي من أجل طرح الأسئلة. شكرًا لكم يا سادة، للانضمام لنا اليوم. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

هذه الجلسة هي ثمار جهد تعاوني بين العديد من وظائف ICANN. فريق المشاركة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، المعروف باسم فريق المشاركة الحكومية (GE)، هو فريق عالمي صغير مكوَّن من خبراء متخصصين يقومون بتقييم النشاط الحكومي والمنظمات الحكومية الدولية من منظور التأثير المحتمل على إدارة ICANN للمعرفات الفريدة بالإضافة إلى نقل مهمة ICANN.

يعمل فريق المشاركة الحكومية بشكل وثيق مع زملائنا في ICANN، بما في ذلك فرق ICANN القانونية ومكتب رئيس قسم التكنولوجيا (OCTO)، بالإضافة إلى الفرق الإقليمية لمشاركة أصحاب المصلحة العالمية وفريق دعم اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة للحكومات. كما أن المعلومات التي نعرضها تأتي انعكاسًا لجميع أعمال فريق المشاركة الحكومية، وكذلك جهود تلك الوظائف الأخرى.

على هذا الأساس، سوف تسمعون اليوم من عضو من فريق المشاركة الحكومية، فيني ماركوفسكي، الذي يغطي أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، ونورا ماري، التي تتخذ من بروكسل مقراً لها، والتي تعتني بالعامل مع المسائل التشريعية على مستوى العالم،

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لاينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وسنسمع من زميلنا ألبرت دانيلز في المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة (GSE) بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعرض تحديثًا عن منطقة البحر الكاريبي اليوم. لدينا أيضًا العديد من أعضاء فريق عمل ICANN متاحون لتقديم الردود خلال وقت الأسئلة والأجوبة المخصص في النهاية.

سيبدأ عرض اليوم بإلقاء نظرة عامة على العمليات الحالية للمنظمة الحكومية الدولية ،(IGO) وأبرزها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+20) والميثاق الرقمي العالمي، من بين العمليات الجارية الأخرى لتلك المنظمة. بعد ذلك، سنقدِّم تحديثًا للتطورات التشريعية والتنظيمية. وكما ذُكر من قبل، لدينا الوقت المخصص للأسئلة والمناقشات في النهاية. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً. أسلم الكلمة الآن إلى زميلي فيني، للحصول على نظرة عامة شاملة على العمليات الحالية للمنظمة الحكومية الدولية.

فيني ماركوڤسكي: شكرًا لكِ، بيكي. أردت فقط أن أطلب من الجميع التأكد من كتم صوت الميكروفونات الخاصة بهم لأنه عندما يكون هناك أدنى ضوضاء، فإنهم يزيلون الكاميرا والميكروفون، وأرى شخصًا واحدًا على الأقل لديه ميكروفونه قيد التشغيل. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، إذا كان بإمكاننا ذلك.

نعم، لذلك سوف نتحدث اليوم بشكل رئيسي عن موضوعين يحدثان في الأمم المتحدة. وإذا كان لدينا الوقت، فسوف نعود في وقت ما ونتحدث عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). قبل المتابعة، هناك بعض الاختصارات التي قد أستخدمها أثناء العرض بالإضافة إلى زملائي، لذا فهم في هذه الشريحة. SG أو UNSG هو الأمين العام للأمم المتحدة. GDC هو الميثاق الرقمي العالمي. WSIS أو WSIS هي القمة العالمية لمجتمع المعلومات. IGOs بشكل عام هي المنظمات الحكومية الدولية، وUNGA هي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسنتحدث عن عمليتين كبيرتين تجريان في الأمم المتحدة في العامين المقبلين. وسنبدأ أولاً بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) و WSIS+20. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلكم؟ شكراً لك.

لذا كانت WSIS عبارة عن قمة من مرحلتين استضافتها الأمم المتحدة. لقد بدأ ذلك، وأنا تمامًا، من أجل إنشاء منصة متطورة لأصحاب المصلحة المتعددين تستهدف معالجة القضايا التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أسلوب منظم وشامل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

جرى عقد أولاهما في جنيف في عام 2003، وتلتها المرحلة الثانية في تونس في عام 2005. وقد أثمرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات عن بعض الأطر لمستقبل حوكمة الإنترنت، أُطلق عليه أي التزام تونس وجدول أعمال تونس، والذي التزمت فيه الحكومات بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين لإدارة الإنترنت وأنشأت منتدى حوكمة الإنترنت.

وقد قدَّم جدول أعمال تونس إطار عمل لغقرار أدوار مختلف أصحاب المصلحة في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت، مثل المجتمع التقني والمنظمات الدولية الحكومية (IGOs) وشركات الأعمال والمجتمع المدني والحكومات وغيرها. ويرجع نجاح القمة العالمية لمجتمع الإنترنت جزئيًا أيضًا إلى إنشاء مجموعة العمل المعنية بإدارة الإنترنت، والتي حدثت بعد المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتي تم تعيين أعضائها من قِبل الأمين العام، وأصدرت تقريرًا. سنضع رابطًا للتقرير في الدردشة حتى يتمكن الأشخاص من إلقاء نظرة أو نسخه والاحتفاظ به للرجوع إليه في المستقبل.

وقدِّم التقرير تعريفًا عمليًا لحوكمة الإنترنت، وهو، على سبيل المثال، "حوكمة الإنترنت هي وضع وتطبيق مبادئ وأعراف وقواعد مشتركة إضافةً إلى إجراءات صنع القرارات وبرامج من شأنها صياغة تطوير واستخدام الإنترنت من قِبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وفق أدوار كل منهم".

بالإضافة إلى ذلك، في النقطة 12، فإن تقرير WGIG أوضح أن نطاق حوكمة الإنترنت يتجاوز مسؤولية ICANN عن عناوين DNS و IP. ثم استمر ذلك من خلال عملية تسمى WSIS+10، والتي حدثت في نيويورك في عام 2015، أي بعد 10 سنوات من الجزء الخاص بتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. كانت القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+10 مفاوضات حكومية دولية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أسفرت عن وثيقة ختامية. وسوف نضع الرابط في المستند في الدردشة أيضًا.

ما كانت هذه الوثيقة الختامية، فقد أعادت تأكيد نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت. مددت منتدى حوكمة الإنترنت، IGF، لمدة 10 سنوات أخرى، ومن المهم أن يعرفه المجتمع، كانت هذه عملية مغلقة ومفاوضات وثيقة. لم يكن مفتوحًا لأصحاب المصلحة الآخرين، ولكن فقط للدول الأعضاء من خلال بعثاتهم الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

وبالتالي، نأتي إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20، التي ستنعقد في عام 2025، بعد 20 عامًا من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس. والناس يتحدثون عنها بالفعل. لقد عقدنا بالفعل جلسة في اجتماع ICANN السابق في كانكون نظمها المجتمع حول WSIS+20 وأبلغنا أيضًا في جلسة معلومات المشاركة الحكومية الخاصة بنا.

بناءً على تجربة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، نود أن نخبرك أننا نتوقع أن تظل عملية ومفاوضات حكومية دولية داخل البعثات الدائمة أو بين البعثات الدائمة في الأمم المتحدة. بدأت بعض الحكومات بالفعل في إشراك الأعمال الفنية والمجتمعات الأخرى لمناقشة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10). لقد تم الاتصال بنا أيضًا لمشاركة ما نعرفه عن تطور الإنترنت في السنوات العشر الماضية وما الذي تغير.

وغني عن القول، في عام 2015، كانت ICANN تمر بمرحلة انتقال هيئة أرقام الإنترنت المخصصة (IANA). في عام 2025، مضى وقت طويل على حدوث ذلك. أُدرج استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+20) في جداول أعمال العديد من الاجتماعات أو المؤتمرات الأخيرة مثل الحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى في منتدى الاتحاد الدولي لمجتمع المعلومات (ITU WSIS) في مارس. وكما ذكرت خلال اجتماع ICANN 76، نتوقع إجراء المزيد من المناقشات حول WSIS+20 في اجتماعاتنا وفيما بينها.

يسعدنا تقديم أي معلومات. لقد نشرنا بالفعل بحثًا عن عملية مراجعة WSIS+20 في مارس من هذا العام، على ما أعتقد. لذلك سنضع رابطًا آخر في الدردشة حتى يتمكن الأشخاص من تنزيل هذه الورقة. وبالمناسبة، الرابط الذي نضعه هو صفحة النشر الكاملة للمشاركة الحكومية. لذلك لا تتردد في تنزيل الأوراق الأخرى التي قمنا بإنتاجها. هلا انتقلنا إلى الشريحة التالية من رجاءً؟ شكراً لك.

لذا فإن العملية الثانية التي أشرت إليها في البداية هي الميثاق الرقمي العالمي (GDC)، والذي سيحدث في قمة المستقبل التي ستعقد في الأمم المتحدة العام المقبل. وهذه هي النتيجة المتوقعة لهذا الاجتماع. الميثاق الرقمي العالمي (GDC) هو نوع من الاتفاق بين الدول الأعضاء. وسيمثل ما قال الأمين العام إنه مبادئ لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. نحن مهتمون بعملية الميثاق الرقمي العالمي (GDC) لأنه قد يكون لها آثار على مهمة ICANN ونموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت ومستقبل IGS.

يقوم مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيا أو المبعوث التكنولوجي بجمع المدخلات من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من خلال عمليتين، المشاورات غير الرسمية أو الغوص العميق، وجمع المذكرات المكتوبة. ويمكن العثور على المزيد على صفحة الويب الخاصة بالمبعوث التكنولوجي والتي سنضع الرابط فيها في الدردشة. إذا استطعنا الانتقال إلى الشريحة التالية. شكراً لك.

هذه بعض النقاط البارزة التي نراها من الغوص العميق في إدارة الإنترنت. وحدث ذلك في نيسان (أبريل). وبالتالي كانت هناك الكثير من المنظمات المشاركة. لكن المهم هو أن هذه الغوصات العميقة، كما يُطلق عليها، غير رسمية. لا يوجد تسجيل. ولم يتم نشر أي من بيانات المشاركين على موقع GDC.

شاركت بعض الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل ICANN و RIPE NCC وغيرها، وتحدثت في هذه الاجتماعات. كانت العديد من البيانات داعمة للإنترنت العالمي والمفتوح والقابل للتشغيل المتبادل. أعربت الهياكل الحالية لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك ICANN و IETF وغيرها، عن دعمها لاستمرار IGF إلى ما بعد عام 2025. وتم الإعراب عن بعض الدعم فيما يتعلق بالدور الإيجابي الذي لعبه نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في أهداف الإنترنت.

لم يكن هناك سوى صوتين معارضين مع أشخاص يقولون إن هناك حاجة لتدويل حوكمة الإنترنت. ولكن بشكل ساحق، كانت الغالبية داعمة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين و ICANN، بعضهم. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلكم؟ شكراً لك.

هذه بعض الاقتباسات، التي لا أشعر بقراءتها فقط، لأنها تظهر على الشاشة. وأعتقد أننا سننشر العرض التقديمي، حتى تتمكن من قراءته. لكن كينيا وإيران وهولندا، كانت هذه تصريحات أثناء الغوص العميق، فضلاً عن تصريحات مكتوبة. وأعتقد أن لدينا شريحة أخرى. هل يمكننا رؤية الشرائح التالية، إذا لم أكن مخطئًا؟ نعم. هذه اقتباسات من الأمم المتحدة. موجز سياسة الأمين العام، الذي نشره، وسنضع رابطًا لموجز السياسة أيضًا في الدردشة.

نشر موجز السياسة رقم خمسة بعنوان، الميثاق الرقمي العالمي، مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. ولدينا بعض الملاحظات حول موجز السياسة ونعمل على إدخال مدونة مع مزيد من التعليقات. لكننا نود أن نتحدث هنا فقط عن هاتين الحالتين اللتين يذكر فيهما موجز السياسة ICANN.

لذلك في الملحق 1.5، تم تسمية ICANN و IETF كمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين. و ICANN و IETF ليسا منتديات، إنما منظمات. وفي النقطة 63، كما ترى، فإن أهداف وإجراءات حوكمة الإنترنت، على سبيل المثال، ستستمر في الحصول على الدعم من IGF والهيئات متعددة أصحاب المصلحة ذات الصلة مثل ICANN و IETF.

بينما نحتاج إلى إعلامك بكيفية دعم ICANN ودعمها لمنتدى إدارة الإنترنت، لم تسألها الأمم المتحدة عما إذا كانت ترغب في دعم أهداف وإجراءات حوكمة الإنترنت أو الاقتباس وعدم الاقتباس منها أو الإجراءات التي تتم في منتدى التعاون الرقمي المقترح حديثًا والذي أعلنه الأمين العام في موجز السياسة، الذي لم يتم تحديد وظائفه وأعماله ولا تزال غير واضحة.

وهكذا بضع كلمات حول منتدى التعاون الرقمي. سيدعم المنتدى الدول الأعضاء والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة [غير مسموع]، من بين أمور أخرى، لتحديد وتعزيز الحلول السياساتية للتحديات الرقمية الناشئة وفجوات الحوكمة، وكذلك لتسليط الضوء على أولويات السياسة لاتخاذ قرارات وإجراءات أصحاب المصلحة الفرديين والجماعيين. من المفترض أن يكون حدثًا سنويًا، وسوف يستوعب DCF المنتديات والمبادرات الحالية في ترتيب محور وتحدث ويساعد على تحديد الثغرات التي تتطلب إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين.

يتطلع الأمين العام أيضًا إلى إنشاء مجموعة استشارية، لكنه لا يقول إنها ستكون مجموعة استشارية متعددة أصحاب المصلحة. وهو يبحث عن مدخلات لـ GDC، والتي ستناقشها الدول

الأعضاء. لذلك لا نعرف كيف سيشكِّل الاتفاق وكيف سيأتي في النهاية. نحن نتابع ما يحدث في نيويورك. نحن نبلغ المجتمع بمجرد الحاجة إلى إبلاغك بأي شيء. وسوف أنتهي بهذا. سأتخطى الجزء الخاص بالاتحاد الدولي للاتصالات، لأنه لم يحدث شيء في الشهرين الماضيين. ستأتي معظم الأشياء في الاتحاد الدولي للاتصالات في يوليو ثم في سبتمبر. لذلك دعونا نرى ما إذا كان لديَّ، فقد يكون لديَّ شريحة أخرى للاتحاد الدولي للاتصالات. ربما يمكننا تخطي ذلك. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً. نعم، ممتاز. والآن أنقل الكلمة إلى نورا.

نورا ماري: شكرًا لك فيني. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً. لذلك أعتقد أنه كان من المفترض أن يقدم ألبرت.

ألبرت دانييلز: بالتأكيد، نورا، يمكنني التقديم لأن الشرائح معروضة على الشاشة. شكرًا، نورا. شكرا لك يا فيني. كما ذكرنا سابقًا، أنا ألبرت دانيلز، عضو في أحد فرق مشاركة أصحاب المصلحة العالمية مع ICANN. يغطي فريقنا منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث يتوفر لدينا 49 منطقة نركز عليها. اليوم، سأقدِّم بعض وجهات النظر حول 32 منطقة في منطقة البحر الكاريبي، لأن هذه هي المناطق الرئيسية التي أغطيها في فريق مشاركة أصحاب المصلحة العالميين.

الآن، في أي نقاش حول منطقة البحر الكاريبي، من المهم جدًا أن يكون لديك فكرة بصرية عما نتعامل معه. وهذا ما أتمنى تحقيقه بهذه الشريحة. ما تراه على الشاشة موجود في الجزء العلوي، أسفل فلوريدا، بجوار المكان المسمى خليج المكسيك. ثم إلى يسار الشريحة، ترى بعض المناطق في أمريكا الوسطى، والتي تتصل في الجزء السفلي بأمريكا الجنوبية. ومنطقة البحر الكاريبي، بشكل أساسي، هي كل تلك المناطق الواقعة بين فلوريدا في الأعلى وأمريكا الجنوبية في الأسفل.

إنها منطقة معقدة ومثيرة للاهتمام للغاية، لأنها تضم منطقة واحدة، بليز، في أمريكا الوسطى. تشمل منطقة البحر الكاريبي أيضًا ثلاثة أقاليم في أمريكا الجنوبية، وهي غيانا، والتي نشير إليها أحيانًا باسم غيانا البريطانية، وسورينام، والتي يمكن أن تسمى غيانا الهولندية، وكذلك كايين، والتي يشار إليها أحيانًا باسم غيانا الفرنسية.

وبعد ذلك بين أمريكا الجنوبية والجزء العلوي، ترى كل هذه الجزر. وبعضها في الواقع عبارة عن أرض واحدة مقسمة سياسيًا إلى قسمين، على سبيل المثال، هيسبانيولا. تشمل هيسبانيولا في الواقع جمهورية الدومينيكان وهايتي. ولدينا سانت مارتن الذي له جانب فرنسي وآخر هولندي.

وما تجده عبر منطقة البحر الكاريبي هو خليط من أنواع مختلفة من المكانة الوطنية. العديد من الأراضي، حوالي 16 منها هي أراضٍ مستقلة، لكن العديد منها لا يزال يعتمد على القوى الاستعمارية السابقة، مثل فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة.

ومن ثم لدينا مارتينيك، جوادلوب، التي لها علاقات مع فرنسا. لدينا جزر ABC وأروبا وبونير وكوراساو، التي لها علاقات مع هولندا. لدينا بورتوريكو، وهي مرتبطة بالولايات المتحدة. لديكم أنغيلا ومونتسيرات وآخرون، ما زالوا يحتفظون ببعض الروابط مع المملكة المتحدة.

وبالطبع، هناك العديد من اللغات التي يتم التحدث بها في منطقة البحر الكاريبي، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والهولندية، بسبب هذا النوع من العلاقات مع الأقاليم الأخرى. وهذا يخلق حالة تؤدي إلى قدر كبير من التنوع. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

إذن ما لدينا هو التنوع المادي، الذي يؤدي إلى التنوع الجغرافي في منطقة البحر الكاريبي. وهذا يخلق وضعًا لا يوجد فيه مساحة سياسية واحدة أو مساحة جغرافية واحدة، ويجعل من الصعب بعض الشيء أن يكون لدينا مساحة تشريعية واحدة. ومع ذلك، هناك بعض المجموعات الفرعية في منطقة البحر الكاريبي، والتي بذلت محاولات لمواءمة التشريعات، لا سيما التشريعات التي يمكن أن تؤثر على ما نفعله مع حوكمة الإنترنت، وبالطبع ما نفعله في منظمة ICANN.

هناك مجموعة تُعرف باسم CARICOM، وهي اختصار لمجموعة الكاريبي، وتتألف من 20 إقليماً، و 20 دولة، وهناك مجموعة أخرى يُشار إليها باسم OECS، والتي تضم 11 دولة. الآن، هناك ما يقرب من 16 مليون مواطن في المجتمع الكاريبي، وأركان الجماعة هي التكامل الاقتصادي، وتنسيق السياسة الخارجية، والتنمية البشرية والاجتماعية، وكذلك الأمن. ومن ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، فإن الركائز الأساسية هي تسريع التكامل الإقليمي، وهناك العديد من الهيئات الإقليمية التي تم إنشاؤها، والهيئات الإقليمية للاتصالات، والهيئات الإقليمية للتشريع، وما إلى ذلك. إذن، هناك تلك المحاولة، مرة أخرى،

لإنشاء منطقة متجانسة، وركائز أخرى للتكامل في OECS، منظمة دول شرق البحر الكاريبي، لإعادة اختراع الاقتصاد، وتقييم البيئة، وبناء المرونة وتعزيز العدالة والشمول.

الآن، أقول كل ذلك بشكل أساسي للإشارة إلى مشروع HIPCAR، H-I-P-C-A-R، وعنوان URL موجود في هذه الشريحة، وسأعرضه في الدردشة لاحقًا. لكن تم إطلاق هذا المشروع في عام 2013، وقد صممه على وجه التحديد الاتحاد الدولي للاتصالات، CARICOM، وجهاز CARICOM، وهو الاتحاد الكاريبي للاتصالات. وقد بدأ هذا المشروع استجابة لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة فيما يتعلق ببعض تشريعاتها، لأن ما وجدناه هو أنه لا يوجد معيار واحد للتشريعات في هذه الأراضي الكاريبية.

لذلك كان الهدف الرئيسي لمشروع HIPCAR هو إنتاج سياسات ولوائح نموذجية إقليمية في عدة مجالات. وشملت هذه المجالات معاملات التجارة الإلكترونية، وأدلة التجارة الإلكترونية، والوصول إلى المعلومات العامة، والخصوصية وحماية البيانات، والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني، واعتراض الاتصالات، وترخيص الخدمة الشاملة، وكذلك الترابط ونمذجة التكلفة. لذلك تم توفير هذه المبادئ التوجيهية والتشريعات النموذجية لأقاليم المجتمع الكاريبي، وبالطبع تم إتاحتها أيضًا لبعض أقاليم منظمة دول شرق الكاريبي. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

ولكن حتى مع توفر هذه النماذج، ما وجدناه هو أنه لا تستخدم كل منطقة في المجتمع الكاريبي أو في منظمة دول شرق البحر الكاريبي هذه النماذج بالفعل لاعتماد التشريعات. وبقدر ما نشعر بالقلق، فإن البلدان التي سنَّت بالفعل تشريعات فيما يتعلق بحماية البيانات، على سبيل المثال، هي أنتيغوا وبربودا، وجزر الباهاما، وبربادوس، وبليز، وبرمودا. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

استمرارًا لهذا، لدينا أيضًا جزر كايمان، وهي إحدى التبعيات الخارجية للمملكة المتحدة وجامايكا المستقلة، وسانت كيتس ونيفيس المستقلة، وسانت لوسيا المستقلة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وهو مستقل. أيضا ترينيداد وتوباغو، وهي جمهورية، كل تلك الأقاليم هي عينة من تلك التي أصدرت تشريعات لوثائق حماية البيانات. وترى أدناه أنه في أنغيلا ودومينيكا وجرينادا وغيانا ومونتسيرات وتركس وكايكوس، لم تكن هناك تشريعات محددة تم وضعها لحماية البيانات.

لذلك هذا فقط لإعطاء فكرة عن مدى التعقيد في الواقع في منطقة البحر الكاريبي يكمن في وجود تشريع موحَّد بشأن الأمور المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وإدارة الإنترنت بشكل عام

بسبب الوضع السياسي حيث لدينا مزيج من المناطق التي لا تزال قائمة تعتمد على دول مثل هولندا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك عدد من الأقاليم، 16 منها تقريبًا، والتي هي في الواقع مستقلة وذات سيادة للقيام بما يختارونه في أراضيهم. لذلك هناك عمل قيد التنفيذ. وهناك الكثير يجري تنفيذه. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً. وآسف، أعتقد أنه يمكننا العودة إلى شريحة واحدة. أعتقد أنه كانت هناك شريحة مفقودة. يمكننا فقط العودة مرة واحدة.

حسنًا، هذه شريحة أردت الإشارة إليها. في التاسع من كانون الثاني (يناير) 2022، بدأت منظمة دول شرق البحر الكاريبي نوعًا من المتابعة لمشروع HIPCAR. والفكرة من وراء هذه المتابعة هي الانتقال إلى المرحلة التالية، على الأقل داخل منظمة دول شرق البحر الكاريبي، لمحاولة وضع مزيد من التشريعات في المزيد من الأقاليم فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وخصوصية البيانات، وما إلى ذلك. لذا، إذا كان بإمكانك التقدم بشريحتين فقط، من فضلك. وبعد ذلك في هذه المرحلة، سأقوم بتسليم الأمر إلى زميلي، نورا، التي ستستمر. شكرًا جزيلًا.

نورا ماري: شكرا جزيلا ألبرت. لذلك سأعرض بعض التحديثات حول الأنشطة القائمة في الاتحاد الأوروبي والمبادرات التشريعية والمبادرات غير التشريعية. أول ما أريد التحدث عنه هما لائحتان تتعلقان باستخدام المؤشرات الجغرافية في أسماء المجالات. لقد عرضنا تحديثات لهاتين اللائحتين في الجلسة العامة السابقة، ولكن هاتين اللائحتين تهدفان أساسًا إلى توفير الحماية للمؤشرات الجغرافية التي أسميها أيضًا GIs للنبيذ والمشروبات الكحولية والمنتجات الزراعية وللحرف والمنتجات الصناعية.

بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بمصطلح المؤشرات الجغرافية، فإن المؤشرات الجغرافية هي في الأساس مصطلحات تحدد حقوق منتجات معينة ترتبط صفاتها على وجه التحديد بمنطقة أو منطقة جغرافية يتم إنتاجها فيها. GIs النموذجية التي سيتعرف عليها معظمكم ستكون Prosecco و Feta و Champagne و Parmigiano.

اقترحت اللجنة هاتين اللائحتين في نيسان (أبريل) 2022. ومن خلال هاتين اللائحتين، اقترح نظام تنبيه معلومات لاستخدام GIs في أسماء النطاقات التي يمكن أن تنطبق على ccTLDs التي

يديرها أو يديرها سجل جديد تم إنشاؤه. وسيتم إنشاء النظام في إطار مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. ما يسمى EUIPO.

باستخدام هذا النظام، عند تقديم طلب للحصول على مؤشر جغرافي، سيبلغ مقدم الطلب GI عن توفر المؤشر الجغرافي الخاص به كاسم مجال، أو سينبه النظام المتقدمين أيضًا عندما يحتوي اسم المجال على اسم مطابق أو اسم مشابه لمؤشر GI الخاص بهم مسجل. مع إدخال هذا النظام، سيتعين على سجلات ccTLD تزويد EUIPO بجميع المعلومات والبيانات اللازمة لتشغيل هذا النظام.

لذلك تم اقتراح هذه اللائحة في أبريل 2022. وكما قد تتذكرون، في ظل الاتحاد الأوروبي، يتعين عليكم بعد ذلك أن يقوم البرلمان والمجلس الأوروبيان بتحليل نص المفوضية وتقديم نص نهائي، مع نص متفق عليه بين هذين المشرعين المشاركين. أوشك أحدهما على الانتهاء، وخلص بالفعل، إلى أن واحدًا من المنتجات الحرفية والصناعية، والآخر الخاص بالمنتجات الزراعية يدخل مرحلته النهائية.

لذلك، لفتنا انتباه المجتمع إلى هاتين اللائحتين المقترحتين، نظرًا لوجود مناقشات بشأن توسيع نطاق هذين التنظيمين، ثم تطبيق هذا النظام الآخر على gTLDs. بشكل أساسي، إذا كان الأمر كذلك، فهناك مخاطر تتمثل في أن هذه العملية المقدمة ستقع على رأس عمليات حل النزاعات الحالية التي توفرها ICANN، وربما تتدخل أيضًا في المراجعة الحالية لسياسة UDRP.

عندما يتعلق الأمر بتنظيم المنتجات الحرفية والصناعية، فلا يوجد مثل هذا الامتداد. وفي الواقع، قام المشرعان المشاركان بحذف الأحكام المتعلقة بـ ccTLDs أيضًا. عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الخاص بالمؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية، فإن المفاوضات لا تزال جارية. وفي هذه الحالة، اقترح البرلمان الأوروبي تمديد نطاق التنظيم إلى gTLDs. لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

إذن تحديث سريع آخر لتوجيه NIS2، وهو اقتراح تشريعي، قانون تشريعي الآن، لم يعد اقتراحًا، يعرفه معظمكم. لذا فإن المعيار NIS2 هو قانون، والآن يتعين على الدول الأعضاء تنفيذه في تشريعاتها الوطنية. كما تعلم من التحديثات السابقة، فإن التوجيهات لا تنطبق مباشرة في الدول

الأعضاء، ويتعين على الدول الأعضاء تنفيذ التشريعات الدولية. لذلك من المقرر أن تمر الدول الأعضاء بهذه العملية وأن تنفذ التوجيه بحلول أكتوبر 2024.

وبشكل أساسي، لديهم آليات تنسيق للمساعدة في التطبيق الموحَّد للتوجيه. كما ذكرنا في الجلسات العامة السابقة، فإن من مصلحة المجتمع في الغالب المادة 28، التي تقدم أحكامًا تتعلق بجمع بيانات تسجيل اسم النطاق والوصول إليها. بالطريقة التي تمت صياغتها، قد تترك المقالة بعض المجال أمام الدول الأعضاء لتفسير مختلف للحكم، على سبيل المثال، البيانات التي سيتم جمعها. لذلك هناك آلية تنسيق قائمة بين الدول الأعضاء في الوقت الحالي تسمى مجموعة التعاون NIS. تم إنشاؤه بموجب نظام NIS وتستمر الأعمال في إطار NIS2. وهناك مسار عمل خاص بالمادة 28، والذي ننظر إليه في محاولة الحصول على تفسير موحد عبر مختلف الدول الأعضاء.

في غضون ذلك، يكلف التوجيه أيضًا اللجنة بتوفير أعمال التنفيذ التي ستحدد تدابير مخاطر الأمن السيبراني، والإبلاغ عن التزام مزودي DNS. لذا فإن مجموعة التعاون NIS تبحث أيضًا في تقديم مدخلات لأعمال التنفيذ هذه. وأعتقد أنهم سيقدمون على الأرجح مدخلات في حوالي سبتمبر 23. ومن المتوقع أن يرسلوا مدخلاتهم إلى اللجنة.

ليس لديَّ شريحة أخرى، لكني أريد أن أعرض تحديثًا سريعًا آخر حول النقاش الدائر في بروكسل والذي يهتم بشكل أساسي بأن المفوضية الأوروبية تتطلع إلى إنشاء آلية من شأنها إجبار المنصات الكبيرة على الدفع لمشغلي الاتصالات مقابل التطوير. من الشبكة. هذا نقاش يحدث أيضًا في ولايات قضائية أخرى. في المملكة المتحدة، أعتقد أن البرازيل تنظر إلى الأمر بشيء مماثل. نحن نبحث في ذلك لأن مثل هذا التنظيم قد يكون له تأثير على حيادية الشبكة من خلال إدخال إشارات الأسعار في طبقة النظراء وطبقة العبور.

لذلك كان هناك نقاش حول هذا الموضوع في بروكسل لبعض الوقت وفتحت المفوضية قبل شهرين استشارة عامة مغلقة الآن. تم إغلاقها في 19 مايو وجمعت مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة بشكل أساسي في تفكيرهم حول ما إذا كان اقتراح تشريع أو نوع آخر من المبادرات.

بشكل عام، لا يتم الترحيب بمساهمة هذه المبادرات من قبل مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك بعض الدول الأعضاء. وأثارت هيئة تنظيم الاتصالات الأوروبية، دعنا نقول، بعض الشكوك

حول الحاجة إلى مثل هذا التنظيم بالإضافة إلى المخاطر المحتملة المتعلقة، مرة أخرى، بقواعد حيادية الشبكة.

حتى الآن تم إغلاق الاستشارة وليس من الواضح بعض الشيء ماذا سيحدث بعد ذلك. لكن بالتأكيد بعد العطلة الصيفية، سيكون أكثر وضوحًا، اتجاه سفر اللجنة، إذا كانوا سيقترحون مبادرة تشريعية أو أي شيء آخر. جدير بالذكر أنه ستكون هناك انتخابات أوروبية في 24 حزيران وتشكيل لجنة جديدة. لذا فإن الإطار الزمني لمثل هذا الاقتراح صارم للغاية لاقتراح اقتراح تشريعي والموافقة عليه. لذا نعم، هذا، سنرى بعد الصيف.

وهذا كل شيء لعرضي التقديمي. أعود إليك يا بيكي.

فيني ماركوفسكي: ربما سأكون أنا هذه المرة، وليس بيكي. لا بأس. نود أن نفتح المجال لطرح الأسئلة. وأعتقد أن هناك بعض الأسئلة في الدردشة. واسمحوا لي فقط بفتح الدردشة وأرى بالضبط. كان هناك سؤال من قِبل بيل، ما هو تعريف المتشابه عندما يتعلق الأمر بالأسماء الرئيسية؟ نحن نرى بالفعل أن المتغيرات المحددة في RZLGRs غير كافية بشكل خطير في هذا الصدد. لست متأكدًا مما إذا كان المقصود هنا يتعلق فعلاً بتشريعات الاتحاد الأوروبي. لذلك إذا كان من الممكن وضع تعليق في الدردشة حتى نجيب. وفي غضون ذلك، طرح نايجل هيكسون سؤالًا مثيرًا للاهتمام حول GI. فهل يعتقد أنه يمكن تعديل النطاق ليشمل ccTLDs أم عرض العمولة؟

ألبرت دانييلز: دعوني أرى ماذا سأفعل. بالنسبة للائحتين، هناك نوعان، أحدهما يتعلق بالمنتجات الحرفية والصناعية والآخر على المنتجات الزراعية. بالنسبة للحرف المتعلق بالمنتجات الحرفية والصناعية، حذف المشرعون المشاركون الأحكام التي ستنطبق على ccTLDs أيضًا. لذلك لن يتم تطبيقه بعد الآن على ccTLDs، على الرغم من وجود بند مراجعة للمراجعة خلال 18 شهرًا إذا كانت هناك حاجة لتطبيق مثل هذا التنظيم على ccTLDs.

عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الزراعية، لا، لا يزال ينطبق على ccTLDs ويود البرلمان توسيع نطاق التنظيم ليشمل نطاقات GTLD أيضًا.

فيني ماركوڤسكي: شكرًا، نورا. وأدلى بيل بتعليق إضافي. إذن السؤال هو ما هو تعريف المتشابه عندما يتعلق الأمر بأسماء المجال؟ وفيما يتعلق بالمثل، يتعلق الأمر بالأسماء الجغرافية التي ستخضع للإشعارات/القيود/إلخ. كيف نقرر ما هو مماثل؟

ألبرت دانييلز: لذلك من المهم معرفة أن الأسماء الجغرافية والمؤشرات الجغرافية شيئان مختلفان. لذلك دعونا نرى السؤال. لذلك سوف تنطبق على المؤشرات الجغرافية. لذا بروسكو، فيتا، هذا النوع من المؤشرات الجغرافية. وأي شخص لديه مصلحة مشروعة في مؤشر جغرافي سوف يخطر مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. وبالتالي، عندما يتم تسجيل شيء ما يحتوي على المؤشر الجغرافي، فإن الأمر متروك لمالك GI لتقديم مطالبة محتملة.

فيني ماركوڤسكي: شكرًا، نورا. وأعتقد أنه كان هناك سؤال آخر، ثانية واحدة. حسنًا، كان هناك تعليقان مهتمان بالاستماع إلى GIs. أعتقد أنك رددت على ذلك. وقد تلقيت الشكر من مجموعة أشخاص، نورا، على الإجابات. أنا على يقين من أنني رأيت سؤالاً آخر لكنني سأقوم بالدردشة ولا يمكنني رؤيته الآن. لذلك أعتقد أنه من آشلي، إذا لم أكن على صواب. لماذا يرسل فريق التنسيق مدخلاته بشأن المادة 28 إلى المفوضية الأوروبية؟ ما هو الدور الذي تلعبه المفوضية الأوروبية، على ما أعتقد، من حيث التنفيذ الوطني؟ هل كانت المفوضية الأوروبية هي التي أنشأت فريق التنسيق؟ لا أعرف ما إذا كنت تعرف إجابات هذا السؤال.

ألبرت دانييلز: لذلك، تتكون مجموعة تعاون الدول المستقلة من ممثلي الدول الأعضاء. لذا فإن الأمر متروك للدول الأعضاء ثم تنفيذ اللائحة وهي آلية تم إنشاؤها منذ NIS ليكون لها نوع من التنفيذ المنسق لأن التوجيهات، وأحيانًا قد يتم تفسير المواد بطرق مختلفة.

وعلى سبيل المثال، في هذه الحالة، فإن الأمر يشغلنا كثيرًا لأن المادة 28 يمكن تفسيرها بطرق مختلفة. لذلك فهي آلية تتفق فيها الدول الأعضاء على كيفية تفسير الأحكام المحددة وهناك تبادل للمعلومات فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني للقانون.

ثم دور الهيئة في التنفيذ الوطني. لذلك كما ذكرنا، فإن التوجيه الفعلي ينص على أن تقدم اللجنة بعض هذه الأفعال التي تسمى أفعال التنفيذ، والتي تحدد بشكل أساسي بمزيد من التفصيل، معنى أو آلية الأدوات التي تنص عليها بعض الأحكام في الصكوك القانونية الملزمة، وكيف ينبغي أن تكون فعلاً مُنفّذ.

لذا بدلاً من القيام بذلك في تشريع، يتم ذلك في لحظة ثانية. وهم يعرضون بشكل عام المزيد من التفاصيل حول كيفية القيام بشيء ما من قبل دولة عضو ويمكنهم تبني مثل هذه الإجراءات لأفعال قانونية نقابية ملزمة.

فيني ماركوڤسكي: شكرًا، نورا. أردت أن أقول شيئًا ما رأيته أيضًا لاحظته في الدردشة، والذي كان يجب أن أتحدث عنه، لكن بيل دريك ذكر أنه في الواقع تحدث والعديد من الآخرين تحدثوا أيضًا في الأمم المتحدة في الغوص العميق حول حوكمة الإنترنت وكانوا داعمين، وليس فقط داعمين لها IGF، ولكنه ينتقد أيضًا أي فكرة يمكن استبدالها بهيئة متعددة الأطراف من نفس النوع أو مساحة اجتماعات أو منتدى. شكرًا. لا أرى أسئلة أخرى في الوقت الحالي. هناك متابعة من قِبل أشلي. "أفترض أن سؤالي هو أيضًا ما إذا كان لدى المفوضية الأوروبية سلطة عدم الموافقة على مدخلات المجموعة و/أو تغييرها." نفس السؤال، هل يمكن للمفوضية الأوروبية أن تختلف مع تنفيذ الدول الأعضاء؟

ألبرت دانييلز: لذا فهذه آلية غير رسمية. مجموعة التعاون NIS التي من المفترض أن تكون أداة عملية. من مصلحة الدول الأعضاء أن يكون لديها تطبيق متماسك للأداة. ثم عندما يتم تطبيقه في القانون الوطني، هناك آليات على المستوى الأوروبي يمكن للمفوضية أن تتخذ إجراءات انتهاك ضد الدول الأعضاء في بعض الحالات. لكن يمكنني القول أن هذا يحدث لنوع من الأهمية، في نوع من الظروف ذات المغزى. خلاف ذلك، هناك عمومًا آليات اتصال غير رسمية أكثر.

فيني ماركوفسكي: شكراً لك. لا أرى أسئلة أخرى. اسمحوا لي أن تحقق مرة أخرى في الأسئلة والأجوبة. كلا، لقد تلقيت الشكر من آشلي. وآسف على كل الأسئلة. حسنًا، بعد أن قلت ذلك، تخطيت في البداية شيئًا يتعلق بالاتحاد. سأخبرك بسرعة أننا نتبع الاتحاد الدولي للاتصالات. في يوليو، هناك مجلس للاتحاد الدولي للاتصالات، من المقرر أن يتخذ قرارًا بشأن بعض القرارات ألا وهي قرارات المجلس، ولكن أيضًا بشأن مجموعات عمل المجلس، بما في ذلك مجموعة عمل الإنترنت والمجلس حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات. سنخبرك بما يحدث، كما أعتقد، في اجتماع ICANN التالي، إن لم يكن في وقت سابق من خلال مدونة أو تغريدات أو أي شيء، اعتمادًا على ما يحدث.

نتوقع أن تستمر بعض الدول الأعضاء التي كانت نشطة للغاية في الماضي في نشاطها فيما يتعلق بالمقترحات التي تمس مهمة ICANN. إذا حدث ذلك، فمن الواضح أننا سنتفاعل بسرعة وسنعلم المجتمع بذلك.

نرى هذا النوع من الجلسات على أنه تدفق ثنائي الاتجاه للمعلومات. تعد الجلسات والمنشورات جزءًا من التزام ICANN تجاه المجتمع كما هو وارد في الميثاق من عام 2019. وستكون الجلسات في اجتماعات ICANN بمثابة نقطة تقاطع بين المجتمع ومنظمة ICANN.

نحن، فريق المشاركة الحكومية الذي يغطي الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، سنكون في واشنطن، ما هو عليه، 10 أيام. لذا، إذا كنتم متواجدون هناك، فلا تترددوا في التواصل معنا وسنكون أكثر من سعداء للتحدث إليكم. بالنسبة لأولئك الذين لن يكونوا هناك، نحثكم على التواصل مع الحكومات الوطنية أو وزارات الخارجية أو المكاتب الخارجية ومعرفة ما إذا كان لديهم ما يكفي من المعرفة والخبرة بشأن القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يكون من المفيد تزويدهم بذلك.

مع ذلك، أود أن أشكر الجميع. أم تريدين يا بيكي أن تقولي بضع كلمات في النهاية؟

بيكي ماكغيلي: شكرًا لك يا فيني. أردت فقط أن أختم وأقول شكراً لكم جميعاً على انضمامكم إلينا اليوم. لقد كانت ندوة ثاقبة عبر الإنترنت وامتنانًا كبيرًا حقًا للفرق الرائعة التي حققت ذلك، والخدمات اللغوية وفريق التكنولوجيا لدينا. إنهم السحر القابع وراء كل شيء. وأيضًا للمتحدثين لدينا، خبراء الموضوع. ونورا هل تودين ذلك؟

ألبرت دانييلز: نعم، مجرد نقطة سريعة للغاية. لقد أدخلت الدردشة أساسًا ردًا على أحد الأسئلة المتعلقة بالتطبيق على ccTLDs للتنظيم على المنتجات الحرفية والصناعية. أضع صياغة النص الحالي المتفق عليه، بحيث يكون ذلك أكثر وضوحًا فيما يتعلق بشروط التطبيق.

بيكي ماكغيلي: حسنًا، عظيم. شكرًا للجميع.

[نهاية التدوين النصي]